المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين/ الثلاثاء 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

"الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على طرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع ***"الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي"***، وهو موضوع لا شك أنكم تودون من خلاله إبراز الدور المحوري للجهوية المتقدمة في التنمية من مدخلي "الشباب" و"القطاع الفلاحي"، باعتبار أن المدخل الأساسي لكل تنمية يبقى هو تنزيل الجهوية المتقدمة من خلال تعزيز أدوار الجهات وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص، استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل الجهات الأقل حظا في التنمية.

ولا يخفى عليكم أن بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اختارت الجهوية المتقدمة كخيار أساسي لا مناص منه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في شتى مناحيها.

ومن هذا المنطلق، فقد جعلت الحكومة من استكمال تفعيل الجهوية المتقدمة أحد أولوياتها، بموجب البرنامج الحكومي، في أفق الارتقاء بالجماعات الترابية، وفي صدارتها الجهات، إلى مرتبة شريك كامل للدولة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، وذلك من خلال جملة من التدابير والإجراءات العملية.

وجوابا على أسئلتكم الهامة، سأتطرق تباعا لسياسة الحكومة في مجال تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة (أولا)، وإدماج الشباب (ثانيا)، وتثمين قدرات القطاع الفلاحي (ثالثا).

أولا- مواصلة التزام الحكومة بتفعيل الجهوية

1. استكمال الإطار التنظيمي للجماعات الترابية

حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال **الترسانة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة** من خلال اعتماد كافة المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لتمكينها من الإطار الملائم الذي يسمح لها بالاضطلاع بمهامها على مستوى التنمية المحلية، حيث عملت الحكومة، إلى غاية متم شهر يونيو 2018، على إتمام إصدار كافة النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية رقم 14-111 ورقم 14-112 ورقم 14-113 المتعلقة، على التوالي، بالجهات وبالعمالات والأقاليم وبالجماعات.

2. إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، حرصت الحكومة على **إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري** *(نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 27-12-2018)*، باعتباره لبنة أساسية في بناء الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية للدولة على الصعيد الترابي، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستدامة تمثل الجهة الفضاء الترابي الملائم لبلورتها على أرض الواقع.

وتتوخى الحكومة من خلال اعتماد مشروع ميثاق اللاتمركز الإداري إحداث قطيعة حقيقية مع نظام المركزية، من خلال الحد من تمركز اتخاذ القرار على مستوى الإدارات المركزية، وحصر نشاطها في الوظائف الاستراتيجية المتمثلة في بلورة تصور السياسات العمومية، مع ترك تنفيذها وتنزيلها على المستوى الترابي إلى المصالح اللاممركزة.

وقد تم بناء تصور سياسة اللاتمركز على مقاربة ترابية تقوم على التوطين الترابي للسياسات العمومية من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار، وإشراك للفعاليات الفاعلين الترابيين في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، لا سيما من خلال إعداد المخططات التنموية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بما يضمن التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها، وتحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية على الصعيدين الجهوي والإقليمي، والاستجابة للحاجيات الحقيقية للمواطنين.

3. مواكبة الجهات من أجل توضيح اختصاصاتها

في إطار المواكبة المستمرة للجهات، تم عقد عدة اجتماعات بين الحكومة وممثلي الجهات، خلال سنة 2018، وذلك بهدف بلورة رؤية موحدة ومتقاسمة بشأن ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشتركة.

وهكذا، تم التوصل إلى بلورة مشروع ميثاق، برسم الفترة 2018-2023، يروم تحديد التزامات كل من القطاعات الحكومية المعنية والجهات، وذلك عبر مراحل وأهداف محددة، ويتم تتبع تنفيذها من طرف لجنة مركزية ولجان جهوية.

كما ينص مشروع هذا الميثاق على إبرام عقود-برامج بين كل جهة على حدة والقطاع الحكومي المعني تتعلق بتنفيذ الاختصاصات المشتركة الواردة في إطار برنامج التنمية الجهوية وكذا في إطار الاستراتيجية القطاعية المعنية.

4. مواصلة الدعم المالي للجهات

حيث تواصل الحكومة العمل على تقديم الدعم المالي اللازم للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال الرفع من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات **من 4% إلى 5%**، إضافة إلى مساهمة الميزانية العامة والتي **تقدر 4,8 مليار درهم برسم ميزانية 2019.**

5. تعزيز القدرات التدبيرية للجهات

في إطار تعزيز القدرات التنفيذية والتدبيرية للجماعات الترابية، تم لحد الأن **إحداث وكالات جهوية لإنجاز المشاريع** على مستوى جميع جهات المملكة.

ومن جهة أخرى، تعمل الحكومة حاليا على إعداد إطار مرجعي لتفعيل إصلاح النظام الجديد المتعلقة بمحاسبة الجماعات الترابية، وذلك على إثر إصدار المراسيم المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية.

وجدير بالذكر أيضا، أن الجهود متواصلة من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية الجهوية، بشريا ولوجستيكيا، لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحقاتها، وتنمية مداخيلها بما يضمن لها القيام، على الوجه المأمول، بالمهام والمسؤوليات المناطة بها.

6. تسريع تنزيل مخططات التنمية الجهوية

يتجلى المجهود الاستثماري العمومي على المستوى الجهوي في تبويء الجهة دور الفاعل الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج، وكذا تعزيز البنيات التحتية المرتبطة بالتنقل والربط بني الجهات، بالإضافة إلى تنمية الأقطاب الحضرية المندمجة والتأهيل الترابي وتحسين الجاذبية الاقتصادية للجهة عبر مواصلة الاستثمار في القطاعات المنتجة.

وفي هذا السياق، تم إيلاء أهمية خاصة لتسريع **تنزيل مخططات التنمية الجهوية** التي تحدد برمجة مشاريع التنمية ذات البعد الجهوي **على مدى ستة سنوات**، تأخذ بعني الاعتبار المؤهلات الطبيعية والجغرافية لكل جهة وكلفة كل مشروع، حيث من المنتظر أن تساهم هذه المخططات بشكل فعال في تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية وتثمين موارد الجهات وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، وكذا في إحداث مناصب الشغل على الصعيد الجهوي .

وفي هذا الإطار، صادقت **عشر (10) جهات لحد الآن، من أصل 12 جهة، على مخططات التنمية الجهوية الخاصة بها** (الدار البيضاء-سطات، بني ملال-خنيفرة، سوس-ماسة، مراكش-آسفي، طنجة-تطوان-الحسيمة، الرباط-سلا-القنيطرة، العيون-الساقية الحمراء والداخلة-واد الذهب). وتبلغ الكلفة الإجمالية لمخططات التنمية الجهوية السالفة الذكر **ما يناهز 54,279 مليار درهم.**

7. مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب

من المعلوم أن القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات قد عزز دور هذه الأخيرة في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب التي تعد إطارا مرجعيا يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المجالية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مجالية متوازنة.

وقد حرصت الحكومة على إصدار المرسوم الخاص بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه (*مرسوم رقم 2.17.583 بتاريخ 28 سبتمبر 2017*)، كما انخرطت في تمويل ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب من أجل تمكين الجهات من بلورة تصور شمولي لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب، من خلال:

- تتبع الدراسات المتعلقة بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب ومواكبتها في هذا المجال بتنسيق مع القطاعات المعنية؛
- وضع مشروع دليل لتبسيط مسطرة إعداد هذه التصاميم؛
- برمجة دورات للتكوين لفائدة أطر مجالس الجهات في مجال إعداد التراب.

8. التواصل المباشر مع الجهات

عملت الحكومة منذ تنصيبها على **إرساء آلية التواصل المباشر مع مسؤولي الجهات**، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها، باعتبارها آلية للإنصات والاستماع عن قرب لمنتخبي مختلف الجهات، بهدف الوقوف على الإشكاليات المتعلقة بتنزيل ورش الجهوية وبحث سبل التعاقد بين الحكومة ومجالس الجهات في إطار عقود-برامج كآلية للتنسيق والتعاون بهدف تعزيز التنمية الجهوية (تمت لحد الآن زيارة ست (06) جهات لحد الآن: جهة بني ملال خنيفرة وجهة درعة تافيلالت، جهة فاس مكناس، جهة الشرق، جهة مراكش، جهة سوس ماسة. وقد تمت برمجة زيارة جهة طنجة تطوان الحسيمة ليوم 19 يناير 2019).

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن حرص الحكومة على تنزيل الجهوية المتقدمة باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، لا يوازيه إلا حرصها على تنزيل سياستها وفق مقاربة ترابية تستهدف تقليص الفوارق بين مختلف المكونات المجالية وتوزيع فرص التنمية بشكل عادل بينها، وذلك على مختلف المستويات، ومن جملتها الاهتمام بقضايا إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.

ثانيا- دور تنزيل ورش الجهوية المتقدمة في إدماج الشباب

لا يخفى العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة حفظه الله لمشاكل الشباب، لا سيما من منظور الجهوية المتقدمة باعتبارها خيار أساسيا لتحقيق سبل

التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت قيادته الرشيدة. وفي هذا الإطار، فقد سبق أن دعا جلالته، في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات (16 نونبر 2017)، المنتخبين المحليين، إلى ***"الانخراط القوي في معالجة الإشكاليات المرتبطة بالشباب المغربي، المتعطش للمعرفة، والتواق للمشاركة والمساهمة، والمتطلع إلى الكرامة والعيش الأفضل"*** على اعتبار أن ***"المشاكل التي يواجهها شبابنا اليوم، لا يمكن أن تعالج إلا محليا، أي على مستوى الحي والجماعة والمدينة التي يقيمون فيها"***.

كما جدد جلالته الدعوة، في الرسالة السامية التي بعثها الملك إلى المشاركين في أشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات (19ديسمبر 2018)، إلى ***"ابتكار حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب"***، كما جدد جلالته التأكيد على ***"الطابع الأولوي غير القابل للتأجيل لهذا الموضوع"***، مشددا جلالته ***"على وجه الخصوص، على العمل، وفق منهجية تشاركية، لبلورة خطط وبرامج جهوية لإدماج الشباب، مع مراعاة التكامل والانسجام مع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، ومع برامج التنمية الجهوية"***.

كما دعا جلالته بنفس المناسبة ***"الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وباقي الهيئات العمومية المعنية، إلى مواكبة الجهات بهذا الخصوص، ودعمها لتحقيق هذا الهدف، بما يسهم في تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويقوي آليات الوساطة على المستوى الترابي،*** على اعتبار أن ***"السياسات الشاملة التي على الدولة المركزية أن تنهجها لصالح هذه الفئة من المواطنين، لا يمكن تفعيل مدلولها ومضمونها، إلا عبر حلول محلية تتلاءم مع مشاكل الشباب"***.

ومن منطلق هذه التوجيهات الملكية السامية، فإن الحكومة واعية بأن أية تنمية في إطار الجهوية المتقدمة لا يمكن أن تتم بمنأى عن الاهتمام بقضايا الشباب باعتبارهم "الثروة الحقيقة للبلاد" و "المحرك الأساسي للتنمية"، من خلال العمل على إدماج الشباب في إطار الجهوية المتقدمة، من خلال مجموعة من التدابير، تتمثل أساسا فيما يلي:

1. الحرص على استصدار القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

والذي من صلاحياته التنسيق مع الهيئات الاستشارية المحدثة لدى مجالس الجهات من أجل توسيع مشاركة الشباب وفعاليات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.

2. دعم إدماج الشباب في صلب المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

كما تعلمون، قام جلالة الملك بإعطاء تعليماته السامية يوم 19 شتنبر 2018 من أجل إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، وذلك بكلفة مالية اجمالية تقدر ب 18 مليار درهم، ستساهم فيها الميزانية العامة بمبلغ 1,8 مليار درهم برسم سنة 2019.

وقد جعلت هذه المبادرة قضايا الشباب في صلب أولوياتها من خلال برنامجين أساسين:

I. **برنامج تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب،** يهدف بالأساس إلى توفير الدخل وخلق فرص عمل للشباب، وذلك من خلال ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في:

- الاهتمام بالعنصر البشري، عبر دعم التكوين والمواكبة بهدف إدماج المقاولين وحاملي المشاريع؛
- اعتماد خارطة طريق للتنمية الاقتصادية المحلية بهدف تطوير الأنشطة الاقتصادية وتيسير الادماج السوسيو-اقتصادي للشباب؛
- تحديد المشاريع ذات الوقع الإيجابي من خلال تحليل البنية الهيكلية للسلاسل ذات القيمة.

II. **برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.** يعتبر هذا البرنامج لبنة جديدة في بناء صرح المنظومة المندمجة للتنمية المستدامة، ويهدف بالأساس إلى التصدي بطريقة استباقية لأحد الأسباب الرئيسية للتأخر الحاصل في مجال التنمية البشرية، وذلك عبر الاستثمار في الرأسمال البشري منذ المراحل المبكرة للفرد، وذلك بتركيز تدخلات المبادرة على محور تنمية الطفولة المبكرة، ومحور مواكبة الطفولة والشباب.

3. إرساء منظومة جهوية للنهوض بالتشغيل

في إطار المحور الخامس للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، الذي يهتم بدعم البعد الجهوي في التشغيل، سيتم العمل على إعداد وتنفيذ برامج جهوية للتشغيل في إطار التعاقد مع الجهات، من خلال التدابير التالية:

- وضع خطة متعددة السنوات لإنعاش التشغيل على صعيد كل جهة على أساس تشخيص ترابي مشترك؛
- وضع تدابير ترابية للتشغيل مكملة للتدابير الوطنية (دعم العمل المأجور، دعم الحركية، تمويل المقاولات الصغيرة جدا،...)؛
- وضع آليات ترابية مناسبة لضمان تمويل الإجراءات المقررة؛

- وضع إطار حكامة ترابية وتحديد الوسائل والإمكانات اللازمة لضمان وضع تدابير فعالة.

في هذا الإطار، سيتم العمل على التوقيع على عقود-برامج بين الحكومة وكل جهة على حدة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة. وسيتم تنزيل البرنامج من خلال:

- إنشاء المراكز الجهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات كآلية للمصادقة على المخطط الجهوي للتشغيل، وبلورة تدابير جهوية لتنمية الكفاءات مكملة للتدابير الوطنية، وكذا بلورة إجراءات جهوية لدعم التشغيل المأجور والتشغيل الذاتي؛
- إعداد المخطط الجهوي للتشغيل بناء على مضامين البرنامج الجهوي للتنمية، والتنسيق بين أنشطة مختلف المتدخلين في برامج الاستثمار والتكوين والنهوض بالتشغيل وتعزيز الالتقائية والتكامل، وتطوير رصد سوق الشغل الجهوي؛
- إنجاز التشخيصات الترابية والدراسات الاستشرافية؛
- وضع منظومات جهوية للتشغيل الذاتي ولتحسين قابلية التشغيل؛
- إعداد وتنفيذ اجراءات جهوية للنهوض بالتشغيل مكملة للإجراءات الوطنية، وتقييم آثار مختلف برامج ومشاريع النهوض بالتشغيل، وتوفير الدعم التقني من حيث المعلومات والبيانات والخبرة في ميدان التشغيل وتعزيز قدرات الفاعلين، واقتراح التدابير الهادفة إلى رفع جاذبية الجهة بالنسبة للمستثمرين.

4. إدما البعد الجهوي في الأرضية الأولية للسياسة المندمجة للشباب

بهدف تحقيق إدماجهم في المجتمع،ستحرص الحكومة على تنزيل هذه السياسة وفق منظور يُلزم جميع المتدخلين، ويترجم التوجهات الاستراتيجية المتخذة، في إطار سياسة وطنية لإدماج الشباب، تحدد برنامج العمل الوطني، والإطار المرجعي للتمويل، وتضع برمجة متعددة السنوات لتمويل السياسة العمومية وتنفيذ البرامج، وذلك بتنسيق مع كافة جهات المملكة في مختلف الخطوات المقررة، مع استحضار خصوصية كل جهة واحتياجاتها.

5. التدبير الترابي لمجموعة من الملفات التي تهم قضايا الشباب

من خلال الحرص على تفعيل دور الجهة بإشراك الفاعلين المحليين والجهويين في إعداد وتنظيم وتدبير البرنامج الوطني للتخييم، وإحداث لجن جهوية مشتركة، حرصا على تفعيل خدمة القرب، وتكافؤ الفرص بين الجهات، وفسح المجال لاستفادة الأطفال والشباب المنتمين للعالم القروي والمناطق النائية من هذا البرنامج.

كما يتم الحرص على توسيع الشبكة الوطنية للمؤسسات الشبابية ومواكبة برامجها وأنشطتها التربوية والثقافية.

6. البعد الترابي في الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني "2021"

حيث خصصت هذه الاستراتيجية محورا هاما لتعزيز الشراكات مع المقاولات والمنظمات غير الحكومية والجماعات **الترابية** من أجل خلق تخصصات مهنية تواكب تطور الجهات وتستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني من الكفاءات في القطاعات الواعدة تمكن من تيسير إدماج خريجي التكوين المهني في عالم الشغل.

وتعمل الحكومة بتنسيق مع القطاعات المكونة والمهنيين على إنجاز دراسات قطاعية ودراسات جدوى لمواكبة استراتيجيات التنمية الاقتصادية في القطاعات ذات الأولوية لبلادنا والقطاعات الواعدة التي توفر إمكانيات هامة للتشغيل كالسيارات والطيران والطاقات المتجددة النقل واللوجستيك وترحيل الخدمات... إلخ.

7. التأكد على دور الجهات في مجال إدماج الشباب

إن الجماعات الترابية، ولا سيما الجهات، مطالبة بدورها بإيلاء قضايا الشباب العناية التي تستحقها، وذلك من خلال العمل على إحداث هيئات ووضع آليات ملائمة لتيسير إشراك الشباب في اتخاذ القرارات وفي النقاش العمومي حول القضايا التي تهمهم. وفي هذا الإطار، خول القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات للجهة صلاحية إحداث ثلاث هيئات استشارية من بينها هيئة تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب.

وتفعيلا لهذا المقتضى، اعتمدت جهات المملكة أنظمتها الداخلية التي تحدد، إلى جانب مقتضيات أخرى، تسمية هذه الهيئة واختصاصاتها وكيفية تشكيلها وطرق تسييرها. وتتألف الهيئة من فعاليات مهتمة بالميدان وشخصيات تنتمي إلى جمعيات ومنظمات الشباب والطفولة على الصعيد الجهوي. وتختص بمد مجلس الجهة بالآراء والاقتراحات ذات الصلة باهتمامات وهواجس الشباب وما تفرضه هذه الفئة العمرية من عناية متميزة تستوجب الإنصات والمواكبة والتأطير عبر توفير كافة المستلزمات الحياتية الكفيلة بالنهوض بوضعية الشباب بالجهة. كما تبدي رأيها حول المشاريع التي يحيلها عليها مجلس الجهة والمتعلقة بقضايا الشباب بالجهة.

وعليه، فإن مجالس الجماعات الترابية عموما والجهات على وجه الخصوص مدعوة لأن تضع في صلب اهتماماتها العمل من أجل ترسيخ ونشر مبادئ المشاركة الفعالة للشباب في تدبير الحياة المحلية وتنمية روح التعاون، إلى جانب تشجيع التواصل والتفاعل وإعداد وإنجاز برامج ومشاريع ومبادرات تهدف إلى إقرار وتفعيل قيم وآليات الحوار والنقاش العمومي والترافع حول قضايا الشباب، لاسيما فيما يتعلق بإدماج الشباب في سوق الشغل.

ثالثا- تثمين قدرات القطاع الفلاحي في ظل الجهوية المتقدمة

تهدف استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله وأيده سنة 2008، إلى تسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد.

وقد كان **البعد المجالي** حاضرا بقوة، سواء عند بلورة هذه الاستراتيجية أو عند تنزيلها على أرض الواقع. فقد تمحورت هذه الاستراتيجية حول مقاربة شمولية ومندمجة تعتمد على مبادئ عامة تأخذ بعين الاعتبار:

- إدماج كافة السلاسل الإنتاجية كانت نباتية أو حيوانية؛
- إدماج كافة جهات المملكة، والأخذ بعين الاعتبار، بشكل أفضل، الخصوصيات والمؤهلات المحلية؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير فلاحة عصرية ذات إنتاجية وقيمة مضافة عالية؛
- والنهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين.

ومن هذا المنطلق، كان الهدف الأول، منذ البداية، هو **تعزيز دور الجهات** لتقريب التدخلات من الفاعلين والأخذ بعين الاعتبار، بشكل أفضل، الخصوصيات والمؤهلات الجهوية.

ومن الناحية العملية، يتم استحضار البعد الجهوي في تثمين قدرات القطاع الفلاحي، من خلال جملة من التدابير العملية كما يلي:

1. تعزيز اللاتمركز في تدبير القطاع الفلاحي

في إطار مواكبة الجهوية المتقدمة، تم العمل على ملاءمة الهيكلة الإدارية لقطاع الفلاحة مع التحديات الجديدة لمخطط المغرب الأخضر والجهوية المتقدمة، حيث تم إعادة النظر في الهيكلة الإدارية للقطاع بما يجعل دور الهياكل المركزية يقتصر على تصور وإعداد البرامج، مقابل تفويض المزيد من السلط للمستوى الجهوي، وتخويل المصالح اللاممركزة سلطة اتخاذ القرار على المستوى الجهوي.

ويتمثل الطموح أن تتوفر كل جهة، في آخر المطاف، على مكتب جهوي للتنمية الفلاحية يجمع تحت إطار واحد جميع الهياكل اللاممركزة لقطاع الفلاحة تسهيلا للتنسيق والاندماج.

2. اعتماد المخططات الفلاحية الجهوية

تم إعداد واعتماد **مخططات فلاحية جهوية** شاركت في بلورتها جميع الفعاليات المحلية والإدارات المركزية والسلطات العمومية طبق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومؤهلات كل جهة. **وهي المخططات التي تم التوقيع عليها رسميا بفاس، أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله**، من قبل رؤساء المجالس الجهوية والغرف الفلاحية.

وتعد المخططات الفلاحية الجهوية خارطة طريق للتنمية الفلاحية لجهات المملكة في أفق سنة 2020. وقد تم تحيين ومطابقة هذه المخططات مع التقسيم الإداري الحالي، وذلك بتعاون ومشاركة المديريات الفلاحية الجهوية.

وفي إطار تنزيل هذه الاستراتيجية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير المصاحبة الغرض منها إبراز المؤهلات التي تزخر بها مختلف الجهات والمناطق، ويمكن إجمال أهمها في:

- **تنمية سلاسل الإنتاج**، من خلال اعتماد مقاربة سلسلة القيمة، كإطار أمثل لتطوير السلاسل النباتية والحيوانية، عبر اندماج مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية، بهدف تحسين الإنتاجية والجودة والرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين، وبالتالي المساهمة في ضمان الأمن الغذائي؛

ولهذه الغاية، تم إبرام 19 عقد-برنامج بين الدولة والمنظمات المهنية تحدد الأهداف المتوخاة لكل سلسلة بالنسبة للإنتاج والتثمين والتسويق، وكذا التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان تنفيذ مختلف برامج العمل التي ستمكن من تحقيق الأهداف المسطرة مع تحديد مسؤولية والتزامات الأطراف المتعاقدة.

وقد تم، لحد الآن، تطوير المنتوجات المحلية، كقاطرة للتنمية وخلق الثروة، وخاصة بالمناطق النائية، عبر مواكبة المنتجين وتأطيرهم وتكوينهم على المستوى التقني والتسييري والتجاري .وفي هذا الإطار، تم:

- دعم وتأهيل 600 تجمع للمنتجين من أجل تكثيف الإنتاج وتحسين جودته؛
- ترميز 62 منتوجا بمختلف مناطق المملكة.

- **إرساء عملية التجميع كآلية هامة** للنهوض بفئة الفلاحين الصغار والمتوسطين في إطار الدعامة الأولى، حيث يصل حجم الاستثمارات المبرمجة لهذه الدعامة حوالي 147 مليار درهم على مدى عشر سنوات لفائدة 1.500 مشروع؛

- **النهوض بالفلاحة التضامنية**، عبر تنفيذ مشاريع مستدامة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، والمساهمة بالتالي في محاربة الفقر بالعالم القروي والرفع من الدخل الفلاحي لمستغلي الضيعات الأكثر هشاشة.

ويتم إنجاز هذه المشاريع في إطار اتفاقيات شراكة موقعة مع التنظيمات المهنية الحاملة للمشاريع. ويتم العمل على مواكبة وتأطير وتكوين وتأهيل هذه التنظيمات لجعلها قادرة على تسيير وحدات التثمين وعلى تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.

- إصلاح صندوق التنمية الفلاحية، الذي يشكل أداة رئيسية لتطبيق السياسة الحكومية في المجال الفلاحي ورافعة للاستثمار تساهم في النمو العام للاقتصاد الوطني وتحسين مداخيل الفلاحين، عبر مساعدات موجهة نحو أنشطة تمكن من استغلال أمثل للمؤهلات الفلاحية المحلية؛
- إرساء وتطوير نظام التأمين ضد المخاطر المناخية من أجل حماية الاستثمارات الفلاحية وضمان الاستقرار المالي للفلاحين، وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار والمبادرة.

3. تثمين العنصر البشري في المجال الفلاحي

من أجل **تثمين العنصر البشري**، تم وضع استراتيجية جديدة للتكوين المهني في القطاع الفلاحي، ترتكز على شبكة تتكون من 53 مؤسسة موزعة على مختلف جهات المملكة، وذلك قصد مواكبة دينامية المخططات الفلاحية الجهوية في القطاع على مستوى كل الجهات .وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين جودة التكوين المهني الفلاحي والرفع من فرص إدماج الخريجين بمختلف جهات المملكة، واعتماد طريقة جديدة للتدبير في إطار الجهوية المتقدمة. ومن أجل ذلك تم العمل على:

- وضع **12مخططا جهويا للتكوين المهني الفلاحي** قصد تكوين كفاءات ويد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات القطاع وتلبية حاجيات تنمية سلاسل الإنتاج على صعيد الجهات، وذلك في إطار الشراكة والتعاون مع الجمعيات المهنية والمهنيين؛
- الشروع في إعداد **مخطط وطني لإنشاء حاضنات المشاريع** المبتكرة في المجال الفلاحي، لتعزيز الابتكار وتشجيع الشباب حاملي المشاريع على خلق المقاولات الفلاحية، واستكمال تدريبهم الأكاديمي واحتضان الأفكار المبدعة والمتميزة تتلاءم مع خصوصيات الجهات، والتي من شأنها توفير الدعم المناسب والفعال للخريجين لمواكبتهم في خلق وتنمية مقاولاتهم، بما في ذلك الاستفادة من الإعانات التي يمنحها صندوق التنمية الفلاحية.

4. برنامج تمليك الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تعمل الحكومة على تنفيذ برنامج تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق، من خلال مؤسسة تحدي الألفية-المغرب.

ويتوخى أن تساهم هذه العملية الهامة في تثمين هذه الأراضي وتطوير الاستثمار بها وتيسير المعاملات العقارية المتعلقة بها.

وتشمل الأنشطة المبرمجة في هذا الإطار:

- **بلورة مسطرة جديدة ناجعة** من حيث الكلفة وآجال التنفيذ لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري.
- **تطبيق هذه المسطرة الجديدة، في مرحلة تجريبية، على مستوى 66.000 هكتار من الأراضي الجماعية** بدائرتي الري للغرب (51.000 هكتار كشطر أساسي) والحوز (15.000 هكتار كشطر اختياري).
- **تعميم هذه المسطرة الجديدة على جملة الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري**، وذلك بناء على نتائج تقييم تجربة تطبيق هذه المسطرة على مستوى منطقة الغرب.

5. التأكد على دور الجهات في تثمين قدرات القطاع الفلاحي

معلوم أن القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات منح هذه الأخيرة اختصاصات مشتركة مع الدولة في مجال التنمية القروية، لاسيما فيما يتعلق بإحداث أقطاب فلاحية، حيث يمكن أن تساهم الجهة إلى جانب الدولة في مراحل إنجاز وتسويق هذه الأقطاب.

كما تتوفر الجهة على **اختصاص ذاتي** يتعلق بإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والمنتجات الجهوية، والذي يتيح للجهة إمكانية تثمين منتجاتها الفلاحية المحلية وضمان جودتها من خلال ترميز منتجاتها الفلاحية والمائية والتصديق عليها طبقا للتنظيمات الجاري بها العمل في هذا المجال، وهذا ما يسمح لها بتتبع هذه المنتوجات والحفاظ على أصالتها وجودتها الطبيعية وحمايتها من الغش والمضاربات وتحقيق قيمة للمنتجين وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية المستدامة.

واستلهاما للتوجيهات الملكية السامية المضمنة بخطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، التي دعا من خلالها جلالة الملك نصره الله وأيده إلى "تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي، فإن الجهات مدعوة للعمل، إلى جانب الدولة وباقي شركائها، على الاستغلال الأمثل للإمكانيات التي يتيحها لها القانون والمتمثلة في توسيع مجالات تدخلها سواء في التنمية الاقتصادية عبر دعم المقاولة وتوطين مناطق الأنشطة وإنعاش أسواق الجملة الجهوية وإحداث مراكز جهوية للتكوين ومراكز جهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل.

وختاما، لا بد من التأكيد على أن إنجاح تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وضمان أثره الإيجابي على التنمية الشاملة والمستدامة ببلادنا، لا سيما على مستوى إدماج الشباب وتثمين القطاع الفلاحي، رهين بتعبئة كافة الفاعلين، سواء على المستوى

المركزي أو الترابي، من إدارات مركزية ومنتخبين وإدارة ترابية ومصالح لاممركزة وقطاع خاص ومجتمع مدني، كل ذلك في حرص تام على التقائية مختلف السياسات العمومية وتنسيق تدخلات الفاعلين المعنيين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.